وهذا بقدر ما ينطبق على اليسار الفلسطيني اليوم، فهو بعد السقوط السياسي للبرجوازية الفلسطينية فك تحالفه معها علما أنها أقرب اليه تاريخيا في مسائل عديدة بينما يتقاطع اليوم مع إتجاهات سياسية غيبية لا تتقبل الديمقراطية وبعيدة عنه تاريخيا فيما يشترك معها في أرضية سياسية وطنية.

لو كنا في فيتنام حيث حزب الشغيلة كان الحزب القائد في جبهة الفيتكونغ، لاختلف الامر، أما في حالتنا فاليسار قوة رئيسية وحسب، فما هي معضلاته وما هو مستقبله؟

في البدء يجدر التنويه الى أنني تفاديت إستخدام تعبير أزمة اليسار، حيث فضلت تعبير آخر هو اليسار على حافة أزمة، وهذا ليس تلاعبا بالألفاظ، بل ان التوصيف النظري يحدد إطار العرض الفكري الذي سأقدمه اليوم، وهو بداهة يلخص تشخيصي واجتهادي. وهذا أشبه بالطبيب الذي يعالج المريض، فالخطوة الاولى هي معاينته، وبناء على هذه المعاينة يحدد الدواء. وأية معاينة خاطئة تفضي تلقائيا الى دواء خاطيء. وبديهي ينبغي عدم التهرب من مواجهة المشاكل، فالهروب لا يفيد في كل شيء بل يزيد الطين بلة، ولكن ينبغي المواجهة – المعاينة بدون تهويل لا يرى سوى العيوب والمصاعب أو تهوين يقوم بتسطيح وتبسيط العيوب والمصاعب.

وكما تعلمون فالفكر اليساري نقدي، والحركات اليسارية تأتي لنقد المجتمع وإعادة بنائه، وبالتالي فالأحرى بها أن تنقد نفسها كيما تزيل التيبس والجفاف من الشجرة فلا تشيخ وتتفسخ.

والسؤال الجوهري: هل اليسار ضرورة موضوعية ثورية أم انه ظاهرة مرضية أو نافلة لا حاجة لشعبنا بها؟ فلو كانت ظاهرة مرضية أو نافلة لا قيمة لها فلا مبرر لبذل الجهد لانقاذها وترميم تشققاتها وتصليب عودها، اما ان كانت ضرورة ثورية فهنا يجدر الحرث والعمل.

كمحصلة عامة ان اليسار يحتوي على منجزات الرأسمالية. والموروث الفكري التقدمي للبشرية ويتجاوز ذلك لتحقيق عدالة تجتث الاستغلال الطبقي في إطار من الديمقراطية الجذرية وكل يسار يبني نموذجه حسب ظروفه وخصائصه القومية. إذ ليس مطلوبا مني أن أكون يساريا فرنسيا أو أرمنيا، فمهام اليساري الفرنسي في جوهرها هي الثورة على الاحتكار الرأسمالي بينما في الصين هي